Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 50, No. 2, 2023

Deanship of Scientific Research

Efficiency of teaching the “social advocacy campaigns” curriculum in strengthening the capacities of civil society institutions A case study for students majoring in social work at the University of Jordan

Talal A. Al-Qudah *

Department of Social Work, Faculty of Arts, University of Jordan, Jordan.

Social Work Program, College of Social and Human Sciences, Doha Institute for Graduate Studies, Qatar.

Received: 5/8/2021
Revised: 20/10/2021
Accepted: 8/12/2021
Published: 30/3/2023

* *Corresponding author:*
talal_qdah@yahoo.com

Citation: Al-Qudah, T. A. (2023). Efficiency of teaching the “social advocacy campaigns” curriculum in strengthening the capacities of civil society institutions A case study for students majoring in social work at the University of Jordan. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *50*(2), 205–217.
https://doi.org/10.35516/hum.v50i2.4931

© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: The study aimed to demonstrate the efficiency of the approach based on the idea of advocacy for the purposes of revealing and clarifying that the issue of designing social policies and programs is what distinguishes its tools, mechanisms, projects and development outputs from other projects and approaches, as well as how to present the methodology in which the principles and mechanisms of practical social programs are applied in the advocacy process. With realistic research based on the applications and steps of scientific knowledge of the needs of society, by showing the relationship of the dimensions of community participatory with the education and application of the uses of advocacy methodology in sustainable development.

Methodology: The study followed the quantitative approach due to its suitability to the nature of this study and the achievement of its objectives. The researcher prepared a questionnaire consisting of (31) items that were distributed to the study sample, which numbered (130) individuals in the three semesters of the academic year 2019-2020 in the Department of Social Work- University of Jordan.

Results: The results of the study showed that there is a link to the subject of managing social advocacy campaigns with its dimensions of empowerment, advocating inclusion versus exclusion, civil society institutions, and the role of the social worker in building the capacities of civil society institutions to achieve sustainable development.

Conclusion: The importance of keeping pace with the steps of the process of teaching social work curricula by highly professional practitioners, who have a network of community relations, and who can design social programs and keep pace with them along with the academic development of faculty members who specialize in social work and social service with practical applications through the earning course social support and advocacy

Keywords: Advocacy, social work, civil society, participatory.

كفاءة تدريس منهج "حملات المناصرة الاجتماعية" في تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني دراسة حالة لطلبة تخصص العمل الاجتماعي الجامعة الأردنية

طلال عبد الكريم القضاة*

قسم العمل الاجتماعي، كلية الآداب، الجامعة الأردنية ، الأردن.

برنامج العمل الاجتماعي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، معهد الدوحة للدراسات العليا، قطر.

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى بيان كفاءة المنهج القائم على أساس فكرة المناصرة لغايات كشف وتوضيح بأن مسألة تصميم السياسات والبرامج الاجتماعية هي ما يميز أدواته وآلياته ومشروعاته ومخرجاته التنموية عن المشروعات والمناهج الأخرى، وكذلك كيفية تقديم المنهج الوسائل الذي تطبق فيه مبادئ وآليات البرامج الاجتماعية العملية في عملية المناصرة مع البحث الواقعي المستند إلى تطبيقات وخطوات المعرفة العلمية بحاجات المجتمع، وذلك من خلال بيان ارتباط أبعاد التشاركية المجتمعية مع تعليم وتطبيق استخدامات المنهجية المناصرة في التنمية المستدامة .

المنهجية: وقد اتبعت الدراسة المنهج الكمي نظرًا إلى ملاءمته لطبيعة هذه الدراسة وتحقيق أهدافها، وأعدَّ الباحث استبانة مكونة من (31) فقرة جرى توزيعها على أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (130) فردًا في الفصول الدراسية الثلاث للعام الجامعي 2019-2020 في قسم العمل الاجتماعي الجامعة الأردنية

النتائج: وأظهرت نتائج الدراسة وجود ارتباط لمادة إدارة حملات المناصرة الاجتماعية بأبعادها التمكين، المدافعة الإدماج مقابل الإقصاء، مؤسسات المجتمع المدني، ودور الاخصائي الاجتماعي في بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة.

الخلاصة: أهمية أن يواكب خطوات عملية تدريس مناهج العمل الاجتماعي أخصائيين ممارسين يتمتعون بالمهنية العالية، ولديهم شبكة علاقات مجتمعية، ولديهم القدرة على تصميم البرامج الاجتماعية ومواكبتها جنبًا إلى جنب مع التطوير الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العمل الاجتماعي والخدمة الاجتماعية بالتطبيقات العملية من خلال مساق كسب التأييد والمناصرة الاجتماعية.

الكلمات الدالة: كفاءة تدريس منهج، حملات المناصرة الاجتماعية.

مقدمه:

المجتمع الأردني شأنه شأن باقي المجتمعات الساعية للتطور والتقدم، ويسعى جاهدًا إلى تحقيق أعلى معدلات العدالة الاجتماعية في ظل بيئة متغيرة داخليًا وخارجيًا، الأمر الذي يفرض وجود حالة من التعاون المتكامل بين كافة مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة لبناء مجتمع مدني من خلال التشاركية بين كافة الأطراف المعنية في المجتمع.

حيث أكد(Lowery&Keighe,1998) أن المشاركة المجتمعية في مشروعات التنمية يساهم في تحقيق أفضل الأهداف وفقًا للخطط والسياسات التي جرى رسمها في هذا الصدد.

وأشار (Ganz,2008) إلى أن عناصر التشاركية المجتمعية تقوم على كل من الإدماج مقابل الإقصاء، والتغيير مقابل الاستمرارية، والوحدة مقابل التنوع، والجزء مقابل الكل، وبهذا تتحدد أبعاد التشاركية في هذه العناصر من خلال تطبيقات كسب التأييد والمناصرة.

ونظرًا إلى ما تمتاز به برامج العمل الاجتماعي من أساس لنهضة المجتمع من خلال التدخل المهني الاجتماعي المباشر مع فئات المجتمع، وبالتالي يقدم اليات وسياسات تساعد على نهضة برامج الدولة ككل وتطويرها نحو مواجهة التحديات الاجتماعية المعاصرة، بالإضافة للتحديات الاجتماعية الداخلية التي تفرض نفسها، وعلية فإن الدفع باتجاه التنمية المستدامة أصبح أكثر أهمية مما سبق، وهذا يتطلب وجود تشاركية متكاملة بين مختلف فئات المجتمع حتى تصبح هذه التنمية ممكنة التطبيق والتحقيق، الأمر الذي يحتاج لوجود اخصائي اجتماعي قادر على جمع المعلومات والبيات وتشخيصها وإدارة العلاقات بين مختلف شرائح المجتمع المختلفة، والتنسيق فيما بينها وتوحيد الجهود للوصول إلى التنمية المستدامة المنشودة.

إن التنمية في المجتمعات المحلية هي بمثابة الركيزة الاقتصادية التي يستند إليها العديد من فئات المجتمع من الأقل حظًا، والفئات المهمشة، وذوي الحاجات الخاصة، وهذه التنمية بدورها تتطلب أسسًا صحيحة لإرسائها، وحتى تكون فاعلة تحقق أهداف المجتمع على الشكل الصحيح لا بد وأن يصاحبها تشاركيه من قبل المجتمع المحلي، فهناك العديد من الجوانب التي توضح أهمية التشاركية المجتمعية في إنجاح عملية التنمية. وقد أوضح (القيق، 2015) أهمية التشاركية المجتمعية في العمل البلدي على وجه التحديد، حيث تعزز التشاركية من توثيق العلاقة واستمرارها بين الهيئات المحلية الاجتماعية ومختلف شرائح المجتمع، كما تساهم في ربط البرامج والخدمات بالقضايا المحلية واليومية لأفراد المجتمع، كما تعزز من اندماج الأفراد في بناء مجتمعاتهم المحلية من خلال شعورهم بالانتماء لهذا المجتمع كونهم شركاء فيه، هذا بالإضافة إلى أن التشاركية المجتمعية تمتاز بكونها قد تصدر عن مبادرات محلية رسمية من خلال الهيئات المعنية، أو من خلال الوعي المجتمعي للأفراد على حد سواء.

تعدّ المعرفة للمجتمع عامة مهمة وفي غياب المعرفة والتنظيم لا يمكن لـ منظمات المجتمع المدني القيام بأي نوع من أنواع المناصرة لجهة التغيير المجتمعي الشامل، ولكن كيف أصبحت المناصرة من أهم وسائل عمل المجتمع المدني؟

العمل الاجتماعي والخدمة الاجتماعية يؤمن بأن تمكين الأفراد جزء لا يتجزأ من الصورة الكلية لتخصص العمل الاجتماعي، ولا يرتبط بالدراسة النظرية وحدها، بل يضاف أليه التطبيق العملي الميداني وبتعبير آخر فان تصميم برامج اجتماعية وسياسات ثابتة هي صميم تدريس تخصص العمل الاجتماعي.

يتمركز المنهج التدريسي القائم على المناصرة وكسب التأييد في برامج العمل الاجتماعي، علميًا وعمليًا، في قلب المناهج الاجتماعية لبرامج التنمية الدولية، ويقدم خطواته وإجراءاته كبرهان تطبيقي في دراسة حالات الفئات الضعيفة والمهمشة، سواء لجهة الدراسة المعرفية العميقة التي تغوص في البحث في المشروعات والبرامج الاجتماعية، أو لجهة التفكير فيها وتصويب تصميمها وأهدافها وغاياتها ووسائلها، حيث تجتمع كل البُنى والقوى المؤسسية لإبقاء حالة عدم تثبيت سياسات وتطبيق الحقوق الإنسانية، والسيطرة المجتمعية بالطريقة التقليدية وإصدار الأحكام على الأساليب وطرق تنفيذ تلك السياسات وإلى قوة تأثير الإدارة المركزية على البرنامج وتلبية الاحتياجات المختلفة بالنزعة المركزية، حيث تظهر أهمية الدفاع عن الفئات الضعيفة والمهشمة.

أن التنمية المستدامة هي توازن يطال كافة مناحي الحياة الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية وترتبط التنمية الاجتماعية بالتغيير والتطوير بحيث يجري استغلال الموارد بطرق مقننة، حيث تتطلب التنمية الاجتماعية تحسين معيشة البشر دون إفراط في استغلال الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة البيئة على التحمل.

وأيضا لا تتحقق التنمية المستدامة من دون وجود استقرار سياسي ولطالما أعاقت التهميش وغياب العدالة الاجتماعية مسار التنمية ككل، وأرجعت الكثير من الدول إلى عهود متأخرة، وأثقلت كاهل اقتصاداتها وارتفع مستوى الفقر والبطالة.

يرتبط تحقق التنمية الاجتماعية بوجود نمو اقتصادي مترافقا بحفظ الموارد الطبيعية والبيئة وبالتنمية الاجتماعية من خلال القضاء على المشاكل الاجتماعية، ووجود اخصائي اجتماعي مؤهل علميا وعمليا، ووجود شراكة مجتمعية بين كل المكونات والشرائح أيضا، وكذلك بناء قدرات المواطنين وتمكينهم وإدماج الفئات جميعها في مسار التنمية من خلال إيلائهم أدوار تناسبهم وتحفظ حقوقهم.

كما يلعب كسب التأييد وتنمية القدرات وتأهيل الفئات المنتجة دورا أساسيا في نقل المجتمع إلى طور التنمية الاجتماعية المستدامة واخصائي اجتماعي في المؤسسات يرعى كل مصالح المواطنين وعلى درجة عالية من الشفافية والقابلية للتطوير بمفهوم الواقع وتحليله من منهجية تفسيرية شاملة للسياسات الاجتماعية التي يجب ان يجري فحصها من منظور المجتمع، والمشاركة المجتمعية الشاملة وصولا للعدالة الاجتماعية.

التنمية هي حقيقة واقعية، ولكنها تتطلب توفر أدواتها، فمناصرة الفئات المهمشة واعتماد المشاركة الشعبية هي الأساس في نجاح عملية التنمية والعدالة الاجتماعية، وصولًا لرفاهية وكرامة المجتمع المستقر مع التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك يجب ان يكون الدور للفقراء والمهمشين في ممارسه حقهم للمشاركة في رسم وتصميم البرامج التنموية تمهيدًا للتغيير الايجابي نحو واقعية الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية اعتمادا على منهجية العمل الاجتماعي في المناصرة وكسب التأييد.

ان المبادئ النظرية لنموذج المناصرة (Advocacy) والتي ربطت مسألة التقدم في تعزيز مبادئ هذا الحق، وتعزيز تقدم الحقوق الإنسانية بالتطبيق. حيث المبادئ الثلاثة الأساسية المستمدة من اثنين من العلوم الإنسانية وهي العمل الاجتماعي، والقانون والتي تستخدم تقنية التمكين (Empowerment) كأداة لتحقيق المنهج والكشف عن أهم المفاهيم التي جرى اعتمادها في منهج المناصرة والتي تعمل بصورة مترابطة وبشكل لا ينفصل في التطبيق. والمفاهيم الثلاثة الرئيسية هي:

1) العالمية**(Universality)** : يجب أن تكون الحقوق الأساسية المكفولة عالمية وشاملة ويمكن الوصول إليها من قبل جميع أفراد المجتمع وأن تكون الإجراءات سهلة وفي متناول الجميع.

2) المعاملة بالمثل **(Reciprocity)**: حيث الأفراد والجماعات تتفاعل مع بعضها البعض بحرية في غير هرمية ومركزية القرار، وأن تكون تلك العلاقات تبادلية بين موقع القرار والمجتمع مع توقع أن تكون هناك فرصة متساوية للتأثير المتبادل على نحو ايجابي لمصلحة الجميع في مرحلة تصميم وتطبيق البرامج الاجتماعية.

3) التضمين **(Inclusion)**: من حيث مراعاة الفروق في المجتمع،وينبغي الاعتراف بالاختلافات بينها من جهة تقييم قدرات أفراد المجتمع وينبغي العمل على إزالة القيود والتعليمات المعيقة للوصول إلى الخدمات والتأكد من أن كل شخص له الحق في المشاركة لتصميم القرارات المصيرية حيث يجب بهذا الأسلوب احترام الفروق الفردية للجميع(الكيلاني،2010).

يحاول المنهج القائم على أساس فكرة المناصرة أن يكشف بأن مسألة السياسات والبرامج الاجتماعية لديه هي ما يميز مشروعاته ومخرجاته التنموية عن المشروعات والمناهج الأخرى، فالمنهج المتعدد الوسائل الذي تتداخل فيه حقول واليات التطبيق الاجتماعي العملي، مع البحث الواقعي المستند إلى تطبيقات وخطوات المعرفة العلمية باحتياجات المجتمع وهو ما يمثله العنوان الرئيس لإشكالية الدراسة وتحدد تاليًا أهدافها ومسوغاتها وأسئلتها.

لقد شكَّل ما سبق جانبًا مهمًا من الأسباب والدواعي التي تقدم للباحث الأرضية الواسعة التي يمكن الانطلاق منها إلى بحث كفاءة تدريس وتطبيق المناصرة في تدريس تخصص العمل الاجتماعي، ومن هنا جاء اختيار الموضوع عنوانًا كفاءة تدريس منهج "حملات المناصرة الاجتماعية "في تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني وتناولت فيها جملة من الفرضيات لها علاقة وطيدة بفلسفة التدريس التطبيقي والعملي والفكر الاقتصادي والتشريعات والقوانين التي أطرت تلك المنهجية.

1-1 مشكلة الدراسة: -

برزت تحديد ورسم البرامج والسياسات الاجتماعية والحاجات التي أطلقتها المؤسسات الاجتماعية والحقوقية في المجتمعات المعاصرة، والتي تخص تطوير اليات تطبيق حقوق الفئات المهمشة ومناهج تدريس العمل الاجتماعي لمواءمة مخرجات البرامج والسياسات الاجتماعية والتنموية في الاردن، والتي أصبح لها الحضور الفاعل والواضح في العالم العربي عامة.

خلق هذا الإشكال التطبيقي للبرامج الاجتماعية السابقة وجزء من الحالية بالطريقة الخيرية والكرم العرفي والصدقات المستحبة مجالًا قويًا لبث خطاب الشكوك في جدية تلك البرامج الاجتماعية منها ومدى نجاحها وترجمة أهدافها الوطنية، وتأتي هذه الدراسة لتوضيح هذه الإشكالية وبيان إمكانية تطبيق منهج يلاءم الوضع القائم.

1-2أهمية الدراسة ومبرراتها: -

إن البيئة والاجتماعية هي صاحبة القرار التي طالما تضع المحددات أمام الاخصائي الاجتماعي الذي يمتلك القدرات في دراسة مشكلات المجتمع ويقترح الحلول المناسبة لها دون أن يمتلك القرار الأخير في التشريع، ووضع أفكاره موضع التنفيذ، حيث هي التي تشكل سببًا من أهم أسباب تعثر وفشل السياسات الاجتماعية. ولهذا تبرز أهمية الدراسة من خلال المبررات التالية: **أولا**: كشف وتبيان طبيعة المنهج العلمي والبرامج الاجتماعية التي جرى رسمها وتطبيقها لطلبة تخصص العمل الاجتماعي بعد دراسة مساق إدارة حملات المناصرة الاجتماعية وكسب التأييد، من بين المساقات والخطط الأخرى المطبقة في الاردن التي اشتغلت على موضوع التنمية لفترة طويلة.

ثانيًا: قلة الدراسات والأبحاث التي درست موضوع المناصرة الاجتماعية تعليميا وتطبيقا في الاردن وقدرتها أو عدم قدرتها في الإمساك بالمفاصل المركزية في مشروع رسم وتحديد السياسات والبرامج الاجتماعية للمجتمع الأردني وإعادة توحيد وتطوير البرامج الاجتماعية التي ظلت وعلى مدى عقود تستحوذ وتمارس الإقصاء للمشاركة المجتمعية والنظرة الحقوقية في مخرجات البرامج.

ثالثا: على كثرة الدراسات والأبحاث وتعددها التي حاولت تحليل الوضع الاجتماعي وقضايا التنمية وإشكاليات التطبيق وسلبيات النتائج والتراجع في المستوى الاقتصادي والأمن الاجتماعي، فأننا لا نكاد نجد دراسة معمقة تكشف عن حدود الأخطاء وبيان مدى أهمية منهجية المناصرة بالمشاركة المجتمعية، من زاوية المشاركة الشعبية في رسم السياسة والبرامج الاجتماعية والتعبير في تطوير المجتمعات من قبل المؤسسات أو الأخصائيين الاجتماعيين.

1-3أهداف الدراسة: -

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

تنطلق الدراسة من هدف عام وتعرُّف الآلية والكيفية التي يجري بها تدريس وتطبيق مساق وبرامج منهج المناصرة لطلبة قسم العمل الاجتماعي ويتفرع عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف:

أولًا: تعرُّف كفاءة منهج المناصرة الاجتماعية في تحقيق التشاركية المجتمعية لدى المؤسسات.

ثانيًا: تعرُّف مدى قدرة منهج المناصرة الاجتماعية في تحديد ورسم البرامج والسياسات الاجتماعية للمستفيدين.

ثالثا: - مدى مواءمة مخارج برامج حملات المناصرة الاجتماعية لطلبة العمل الاجتماعي لحاجات المؤسسات في المجتمع المحلي.

رابعا: تروم الدراسة إلى إجلاء وتأطير وتأصيل المفاهيم الواردة في عنوان الدراسة

(المناصرة، المجتمع المدني، التشاركية، العمل الاجتماعي).

1-4استنادًا إلى مسوغات أهمية الدراسة فأنها تطمح إلى الإجابة عن الأسئلة التالية: -

1- ما الإلية والكيفية التي تتبعها برامج تدريب وتدريس حملات المناصرة الاجتماعية لطلبة تخصص العمل الاجتماعي؟

ويتفرع من هذا السؤال العام مجموعة من الأسئلة:

أولا: - ما مدى كفاءة برنامج إدارة حملات المناصرة الاجتماعية؟

ثانيًا: - ما اتجاهات طلبة العمل الاجتماعي نحو إمكانية توظيف ممارسة إدارة حملات المناصرة الاجتماعية التعليمية في الحياة العملية؟

ثالثا: - ما الأساليب والإمكانات أو الآلية التي تُمَكِّن من تطبيق إدارة حملات المناصرة الاجتماعية من وجهة نظر الطلبة؟

1-5منهج الدراسة: -

ستأخذ الدراسة منحًا تقويميًا باستخدام منهج المسح الاجتماعي كونه أفضل المناهج من حيث قدرته على جمع بيانات وفيرة في وقت وجهد قصيرين، وقدرته على قياس الكفاءة من خلال تحليل وتفسير البيانات.

1-6مجتمع الدراسة: -

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الطلاب للعام الدراسي 2019-2020 من قسم العمل الاجتماعي الجامعة الأردنية للفصول الأول والثاني والذين انهوا متطلب مادة إدارة حملات المناصرة الاجتماعية لدرجة البكالوريوس والبالغ عددهم تقريبًا (130).

1-7عينة الدراسة: -

تم اختيار عينة عشوائية منتظمة بنسبة 30% وبلغ عددهم (41) واحد وأربعين طالبا منهن 34 اناث و7 ذكور.

1-8أداة الدراسة: -

سيتم تصميم استبانة تناسب أهداف الدراسة وتساؤلاتها، ويتماشى وفق عناوين وفصول الدراسة.

1-9المعالجة الإحصائية: -

سيتم إدخال البيانات على الحاسب الآلي وفق حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). واستخدام الإحصاء الوصفي والإحصاء التحليلي، بما ينطبق مع الاختبارات بين متغيرات الدراسة.

مفاهيم الدراسة: -

تعدّ المناصرة من أهم المفاهيم الحديثة والمستخدمة عالميا في العمل الاجتماعي كما أشار ووضح (**دليل الحشد والمناصرة شركة رواد التطوير للتدريب والاستشارات،2016**) إلى أهم المفاهيم الخاصة بذلك كالتالي: -

المناصرة:

وتعني اختيار مسار محدد للعمل بناء ا على المعلومات والموارد المتوفرة بحيث يحقق الأهداف المحددة له على خير وجه، والمقصود هنا التحرك المنظم سعيا لتحقيق الهدف المنشود. هي مجموعة الجهود والأعمال المنظمة الموجهة إلى متخذي القرار، وتقوم على أساس "الواقع الحالي"، كما تسعى هذه الأعمال المنظمة إلى دعم قضية ذات صلة بالسياسات والتطرق للموضوعات الخفية التي كانت فريسة للتجاهل، وذلك من أجل التأثير في المواقف والسياسات العامة على نحو يؤدي إلى تحقيق الواقع "الذي ينبغي تحقيقه" ضمن مجتمع عادل ومتحضر يستطيع به الشعب بلوغ أولئك الذين يتخذون القرارات المصيرية والتأثير عليهم. ووفقا لتقرير معهد البحوث الإنمائية فالمناصرة هي" عملية منظمة ومنهجية وعن قصد للتأثير على القضايا ذات الاهتمام العام ولتغيير علاقات القوة من اجل تحسين حياة السكان المحرومين".

- التعبئة:

تعني استخدام المعطيات العلمية والحقائق والأرقام والأحداث الثابتة والمؤكدة وتسليح صاحب القضية المنفذ للبرنامج بهدف نقلها بأقصى درجه ممكنه من النجاح إلى الجمهور المستهدف بهدف إيصاله للقناعات المطلوبة.

- التأثير:

وهو يعتمد على إدراك طبيعة الجهة المستهدفة واستخدام اللغة والأدوات والآليات التي تتناسب مع طبيعتها حتى تأخذ عملية التعبئة والضغط ابعد تأثير متوقع لها.

- الضغط:

الضغط هنا بالمفهوم الايجابي الذي تستخدمه الجموع العريضة ضد الحاكم أو السلطة لدفعها للقبول بمطالبهم والتسليم بها أو اعتناقها وهي تأخذ أشكال متعددة منها التظاهر الاحتجاج العودة إلى صناديق الانتخاب، التشهير بالموقف.

- التشبيك:

التشبيك يعني التعاون الجماعي مع أشخاص أو مؤسسات، والشبكة تعدّ مظلة جماعية تتشكل من منظمات مستقلة تعمل معا على موضوع مشترك لتحقيق هدف عام (جماعي) ، أو مواجهة مشكلة معينة، أو تلبية احتياج مشترك أ أو الالتقاء على تحقيق فوائد مشتركة، أو مناصرة قضية.

- الدعوة:

الدعوة هي مصطلح لاتيني من كلمة " ADVOCATE " والتي تعني الدفاع تستخدم الدعوة كمصطلح للتعبير عن مجموعة من النشاطات التي يقوم بها فرد أو مجموعة من الإفراد للضغط من أجل التأثير في سياسات صانعي القرار على المستوى الحكومي، أو المؤسساتي للدفاع عن مصالحهم.

- حملات التعبئة والتأثير:

حملات التعبئة والتأثير هي ذلك الجهد الجماعي من نشاطات وفعاليات دعوية لترويج فكرة ما وترسيخها، من خلال حشد التأييد والدعم الجماهيري وتوسيع دائرة الأشخاص المهتمين، وتكثيف الجهود من خلال خطة عمل منظمة للتأثير على الأشخاص ذوي النفوذ، خاصة المشرعين وصانعي القرار السياسي لتبني ودعم القضية المطروحة، بعدّها قضية مجتمعية مهمة.

- حملة المناصرة:

إن المناصرة هي مجموعة الجهود والأعمال المنظمة القائمة على أساس الواقع الحالي وتسعي هذه الأعمال المنظمة إلى التطرق للموضوعات الخفية التي كانت فريسة التجاهل وذلك من اجل التأثير في المواقف والسياسات العامة على نحو يؤدي إلى تحقيق الواقع الذي ينبغي تحقيقه ضمن مجتمع عادل ومتحضر .تعمل المناصرة على تحقيق النتائج التي تمكن الشعب من بلوغ أولئك الذين يتخذون قراراته المصيرية والتأثير عليهم.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات عربية وأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية منها:

أجرت **(نغم صالح،2017)** دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية حيث خلصت إلى أن لمؤسسات المجتمع المدني دورها الذي لا يستهان به في تحقيق وتسريع عمليات البناء والتنمية الشاملة. وقد اعتمدت المجتمعات المتقدمة على هذه المؤسسات التنموية شملت كل مجالات الحياة. ومثلت مؤسسات المجتمع المدني أفضل سبل المشاركة الشعبية في البناء والتنمية وصناعة القرار. لقد فرض اتساع استخدام مفهومي المجتمع المدني والديمقراطية (إشكاليات عدة كان أبرزها إشكالية العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني. هال يصنع المجتمع المدني الديمقراطية، أم إ الديمقراطية هي الشرط والأساس السياسي لوجود مؤسسات المجتمع المدني وتطورها م أحزاب ونقابات وجمعيات. أو بمعنى آخر هل يمكن قيام الديمقراطية فى مجتمع غير مدني، وهل يمك قيام مجتمع مدني بأسلوب غير ديمقراطي. على الرغم من بعض الأطروحات المخالفة يتفق اغلب الباحثين على إن العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني علاقة متبادلة وهما يشكل مفهوما متكاملا، فيعد النظام الديمقراطي شرط لبناء الأسس المؤسسية الدستورية التي تشكل الأرضية الأساسية لازدهار المجتمع المدني، ولما كانت عملية التحول الديمقراطي تسير وفق خطي متوازيين متكاملين، فأن الديمقراطية في غياب المجتمع

المدني تقوم على خط واحد من القمة إلى القاعدة وفي وجود المجتمع المدني يتحقق بناء الخط الأخر من القاعدة إلى القمة.

وفي دراسة أخرى **(اسماعيل سراج الدين،2000)** حول التحديات والمشاغل التي تواجه منظمات المجتمع المدني توصلت الدراسة الى أن الجمعيات الأهلية تتميز عن بقية منظمات المجتمع المدني في أنها أكثر اتساقًا وقربًا من الفئات المهمشة والتي تجاوز دورها في العمل الخيري أي القيام بمهام أخرى كحقوق الإنسان والمرأة والبيئة وقضية البطالة... الخ، إلا أن هناك تحديات تواجهها منها إشكالية التداخل بين ما هو مدني وما هو سياسي ويضعها ذلك أمام خيارين، إما القبول لوجود بعض الضغوط السياسية واحتوائها لخدمة النظام السياسي مقابل حصولها علي دعم ومساندة واعترافه بها أو التمسك باستقلاليتها وتمايزها والقبول بتحمل ما يترتب علي ذلك ومنها التعرض لشرعيتها وحدود أنشطتها.

كما أن هناك جانبًا من هذه المنظمات سرعان ما يتحول إلي منظمات نخبوية أو منتديات خاصة لبعض الأفراد ناهيك عن أن هناك صنفًا آخر منها يبالغ في توطيد علاقته مع الخارج الأجنبي رغبة في ضمان استمرار مصادر التمويل وذلك (أحيانًا) علي حساب إقامة روابط حقيقية وراسخة مع الداخل الوطني.

وفي دراسة اجرتها (**ايمان حسن،2017**) حول المجتمع المدني والدولة إطار نظري ومفاهيمي والتحول الديمقراطي توصلت الى ان تتمثل أبرز وظائف منظمات المجتمع المدني في القدرة على تمثيل الشعب أو المجتمع، وهو ما يبرز من خلال الوقوف على مدى ديمقراطية المنظمة نفسها من خلال إعمال القواعد الديمقراطية، ودرجة رضاء أعضائها، وقدرة المنظمة على ترجمة أهدافها التي حددها أعضاؤها .وبعيدًا عن الجدل النظري حول دور المواطنين فيف عملية التحول الديمقراطي، يبدو دور المجتمع المدني واضحًا في هذه العملية من خلال قدرته على تمثيل المواطنين وتفعيل أطر مشاركتهم والمجتمع من ناحية، وقدرته على النفاذ إلى الشرائح الدنيا بين المواطنين من ناحية أخرى. ومسئوليتهم المجتمعية، كما أن مقومات وركائز دوره تبرز عبر موقعه في هيكل العلاقة بني الدولة لنشر القيم المدنية مثل المشاركة والمواطنة والشفافية، لقد تزايد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني بوصفه مدخًل لدراسة النظم السياسيّة وتحليلها منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، وارتبط هذا التوجه بالتطورات السياسيّة التي عصفت بالنظم الشمولية في الاتحاد السوفييتي وشرق أوروبا، وتنامي دور الحركات الاجتماعية والمنظمات المدنية والنقابات المهنية والعمالية في أغلب دول العالم. وقد شهد مفهوم المجتمع المدني بكل مستوى النخب الفكرية والسياسيّة في العديد من المجتمعات العربية، وحصل على قبول الثقافات دالاته السياسيّة والاجتماعية والثقافية صعودًا ملحوظا، سواء على المستوى الرسمي بصورة أكبر، حيث صار ينظر إلى تطور المجتمعات والدول بمقياس حيوية المجتمع المدني وفعاليته فيها.

وفي دراسة **(النجار،2017)** أشار فيها إلى أنه من الصعب أن نجد مجتمعًا مدنيًا في المنطقة العربية مستقلًا عن الدولة، وقادرًا على التأثير فيها وفرض إرادته أو رغباته، وأن متطلبات عمل المجتمع المدني تتلخص في ديمقراطية قابلة للتطور قائمة على وجود أحزاب سياسية فاعلة وتداول للسلطة. لذا فإن على الدول العربية العمل على تطبيق الديمقراطية، خاصة وأن حرية تشكيل هذه المؤسسات ما هي إلا انعكاس لحجم الحرية وطبيعة النسق السياسي القائم .وأوضح أن مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي مؤسسات حداثية في الشكل والمضمون، بمعنى أنها تتبنى أفكار الحداثة، وتعمل في فضاء اجتماعي واقتصادي يتسم بقدر كبير من التنوع والتعقيد، لكنها تتباين تباينًا كبيرًا. ففي حين يتسم الفضاء المجتمعي اللبناني والمصري والشمال أفريقي على نحو عام بقدر كبير من الاتساع والمرونة الاجتماعية، يتسم الفضاء الاجتماعي في الخليج والجزيرة العربية بقدر كبير من المحافظة.

الدراسات الأجنبية:

اشارت دراسة(Maaks ,2019) إلى أهمية احترافية المناصرة بأنة لا أحد منا يخشى أن يكون مدافعا عن طفل أو أسرة. لماذا نخشى الذهاب إلى الخطوة التالية؟ للدعوة على مسرح أكبر؟ أعتقد أن السبب هو أن الكثيرين منا يخلطون بين السياسة والسياسة، غالبًا ما أشعر بالقلق من أن التركيز الحقيقي على من المفترض أن تستفيد هذه اللعبة قد تلاشى ببطء منذ سنوات. واستبعد تمامًا كيف فقدنا مركزنا الوطني وأرضيتنا المشتركة. لكنني علمنا أن السر يكمن في أن الغالبية العظمى ممن هم في المناصب المنتخبة هم أناس طيبون دخلوا عالم الخدمة، ولكنهم بحاجة لمساندة الاخصائيين الاجتماعيين. ومن الواضح أنهم يسمعون ما يقوله أعضاء جماعات الضغط. من الأفضل أن نسمع من المدافعين عن الأطفال الذين يرون الآثار الواقعية للسياسة على أساس يومي؟ أولئك الذين يرون التكلفة المباشرة وعبء السياسة من خلال مشاركة التجارب والتطبيقات حول فئات المجتمع، فإنك تقوم بتثقيف وإلقاء الضوء على القضايا. ويمكن القيام بذلك في أوقات الصعاب التي نعيشها في حياتنا الشخصية من خلال المناصرة.

وأشارت دراسة (Johanna،2014) إلى أنه يبدو أن المناصرة أصبحت المصطلح الأساسي في مفردات الحقوق الدولية يتميز عالم المنظمات الدولية غير الحكومية اليوم بأمر "المناصرة" وإشارة إلى مصطلح "المناصرة" لوصف جزء من نشاطات المنظمات غير الحكومية، وخاصة في مجالات التنمية والمساعدات الإنسانية والدفاع عن حقوق الإنسان والبيئة. في وقت مبكر منذ تسع سنوات "لقد أصبح عمل المناصرة أحدث حماسة لمعظم المنظمات العاملة في المجال الدولي المساعدة والتنمية. على مدى العقد الماضي، خصصت المنظمات غير الحكومية المزيد من الموارد وقدمت لها أولوية أعلى

للتأثير والعمل المناصر على جميع المستويات (المحلية والوطنية والدولية)و منذ أكثر من عشر سنوات، أصبح هذا المصطلح شائعًا خارج نطاق المتحدثين باللغة الإنجليزية، إلى جانب زيادة الاهتمام بالأدب المخصص للمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية عبر الوطنية، ويتجلى في التركيز على الدعوة عبر الشبكات الوطنية حيث أن المصطلح يشير إلى جزء من نشاطات عبر نشطاء المجتمع المدني ، حيث كانت هناك بعض المقاومة الأولية للكلمة نفسها لفترة طويلة، ولدت عدم الارتياح في العالم غير الناطقين باللغة الإنجليزية في البداية.

واشارت دراسة **(Jeffrey،1989)** إلى اهمية المناصرة بالنسبة للقراء الأمريكيين، فإن مصطلح "المناصرة" يستدعي على الفور تذكر التاريخ الحقوق المدنية وكيف جرى توسيع المفهوم القانوني الصارم للدفاع عن الفرد إلى مفهوم أوسع للدفاع عن الحقوق حيث أن المسألة تتعلق بكيفية "الحقوق" وكيف يجري استخدام القانون للدفاع عن الحقوق، وزيادة الوصول الحقيقي للبرامج المعلنة نظريًا بالحقوق وحشد الدعم لتشريع الحقوق الجديدة ويجب أن يكون استخدام المصطلح أيضًا ينظر إليها فيما يتعلق بتطور المجال القانوني الأمريكي وتطور الجمهور من قبل الأخصائي المهني. حيث ان المدافع هو أخصائي يدافع عن قضية (بالمعنى الواسع للمصطلح). ونتيجة لذلك، أصبحت المناصرة تعني الدفاع أو حتى تعزيز الحقوق وأي شيء يساعد على إحداث تغييرات مؤسسية مواتية للدفاع عن الحقوق. وقد أكد عدد من المؤلفين التوسع في المناصرة بين المنظمات غير الهادفة للربح خلال السبعينيات.

وأشار (Schinke، 2013) في دراسته إلى تعليم المناصرة لطلبة العمل الاجتماعي في جامعة واشنطن بأن تعدّ الدعوة للمناصرة في العمل الاجتماعي أكثر تصورية من كونها عملية حيث يمكن لمدرسي العمل الاجتماعي تعزيز ممارسة الدفاع عن القضايا من خلال مساعدة الطلاب على تعلم الجدال لصالح العملاء ولأسباب مهنية. تصف هذه الدراسة تقييمًا لأساليب تعليم طلاب المهارات الشفوية والكتابية للدفاع عن القضايا المجتمعية وتشير النتائج إلى أن الطلاب الذين تعلموا المهارات حسّنوا التنظيم المجتمعي، والجدوى والدراسات، وجودة استجابات المناصرة لديهم أكثر من الطلاب الذين لم يتعلموا المهارات الخاصة بالمناصرة في العمل الاجتماعي.

2-2الإطار النظري: -

منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي يتعاظم دور منظمات المجتمع المدني في المحافل والمؤتمرات الدولية وفي داخل الدول المختلفة ومع تعاظم هذا الدور بدأت مصطلحات ومفاهيم ومبادئ المجتمع المدني تنتشر وتجذب إعدادًا هائلة من المواطنين في كل أنحاء العالم للتعرف عليها وأهمها السلام الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي والمشاركة والمواطنة وإنفاذ حقوق الإنسان والحوار ونبذ العنف وقبول الآخر وفي نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات كانت بداية ما يسمى بـ الجيل الثالث لـ منظمات المجتمع المدني وهي المنظمات الحقوقية إذ كان عمل الجيل الأول يشمل ثلاثة مجالات هي كما أوردها **(عبد الرحيم بلال،2020).**

العمل الخيري الإغاثي، ومجالي عمل منظمات المجتمع المدني التقليدية وهما المجال المطلبي في حالة النقابات والمصلحي المرتبط بخدمة مصالح الأعضاء في منظمات العون الذاتي القاعدي كالتعاونيات وجاء الجيل الثاني ليشمل العمل التنموي ومشروعات التنمية لاقتصادية مثل مشروعات إدرار الدخل للفقراء أما الجيل الثالث فقد جاء بتحول نوعي في عمل أعداد كبيرة من منظمات المجتمع المدني وذلك بالتوجه لمجال حقوق الإنسان والتغيير المجتمعي الهيكلي البنيوي والكشف عن الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان والهياكل التي تنتج الفقر والتهميش والإقصاء والإخضاع بكل أنواعه والسعي لإزالة هذه الأسباب الجذرية المرتبطة بتحقيق أهداف ومبادئ ومضامين منظمات المجتمع المدني سابقة الذكر على أرض الواقع.

لذلك ابتدعت وسائل وأدوات وآليات ومناهج للتدريس الجامعي لتخصص العمل الاجتماعي على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي صارت مفاهيمها ومصطلحاتها جزءًا ثابتًا ومهمًا من قاموس المجتمع المدني وقاموس العمل الاجتماعي العام مثل:

1.المناصرةadvocacy

2.والتشبيكnetworking

3.والتخطيط الاستراتيجيstrategic planning

4.الحملاتcampaigns

والحملات هي جزء من المناصرة واستخدام الوسائل والآليات بكفاءة وفاعلية عالية لتحقيق أهدافها فتنجح منظمات المجتمع المدني ذات الأهداف السامية والإنسانية في المجال الاجتماعي في الساحة الحقوقية ولذلك نجد كثيرًا من الناشطين في شؤون المجتمع المدني يؤكدون على الطلب من منظمات المجتمع المدني ضرورة إتقان وتجويد توظيف منهج كسب التأييد والمناصرة و الوسائل والأدوات ويسهبون في شرحها في أدلة وارشادات تدريبية للمجتمع المدني ويذكر هؤلاء الخبراء أن الحملات والشبكات الفاشلة تحبط الناشطين في المجتمع المدني وجمهور منظماتهم وقد تصبح الحملات والشبكات الفاشلة وقودًا لحملات وشبكات مضادة مما يزيد الإحباط والعزوف عن العمل العام في منظمات المجتمع المدني.

لذلك نتناول مفهوم المناصرة في هذه الدراسة لتتبع عناصرها وخطواتها وعلاقاتها بالعمل الاجتماعي

الحملةCampaign

واللوبيLobby

والتخطيط الاستراتيجي strategic planning

وقد اصبحت جميعها علمًا يدرس ولها معاهدها ومنظماتها المتخصصة ومواقعها في الانترنت.

حيث تعرَّف المناصرة أنها عملية منظمة تتكون من نشاطات مختلفة ومتتابعة لتحقيق هدف في إطار زمني محدد ونبدأ شرح مفهوم المناصرة بمعنى المناصرة في القانون والذي يعنى الدفاع عن شخص أو قضية ويسمى المدافع (الأخصائي)(advocate).

وفي هذا المعنى تشير كلمة المناصرة حسب القواميس إلى المناصرة بوصفها التحدث بالنيابة عن آخر هو صاحب القضية وتعنى المناصرة في السياسة والتنمية كسب التأييد والحشد لقضية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو لـ قضية فئة اجتماعية لهدف إحداث تغيير في واقع هذه الفئة وقضاياها ومشاكلها وفي هذا المعنى تستعمل مصطلحات الدفاع والدعوة والمؤازرة مطابقة

لمصطلح المناصرة إن المناصرة هي عملية بهدف تغيير مجتمعي جزئي يصب في عملية التغيير المجتمعي الكلي والحديث عن فئة أو شريحة اجتماعية قد يقود إلى فهم خاطئ للمناصرة هو فهمها كخدمة لتلك الشريحة. (عبد الرحيم بلال،2020).

2-3 الفرق بين الخدمة والمناصرة

يعكس النهج الذي جرى تحديده في هذا المساق والتدريب تجربتي الخاصة كمدرس ومدير مركز تنمية، بالإضافة إلى تجارب طلابي وأصدقائي وزملائي، والذي اكتشف كيف يمكن للمدرس الممارس أن يبرز أفضل ما لدى الطلاب حيث سيتمكن الطلبة من بدء تطبيقات عملية مثمرة ومجزية حول تكوين روابط بين مؤسسات المجتمع المدني والمجتمع المحلي لتدعم تعلم الطلاب لمنهجية المناصرة في العمل الاجتماعي.

حيث إن المدافع الأخصائي الاجتماعي هو الشخص الذي يدعم أو يروج لفئة أو شريحة في المجتمع مهمشة أو فقيرة بحاجة مساندة، وهذا ما يفعله المدرس عندما يعمل على إشراك الطلاب كشركاء في مجتمع الفصل الدراسي الإيجابي الذي يركز على التعلم. المدافع هو أيضًا من يروج لقضية، وأن كل مدرس يجب أن يكون مدافعًا عن مشاركة الطلاب في التعلم حيث يجب عليهم الترويج لها بنشاط تطبيقي؛ حيث يجب عليهم تضمين هذه الجهود في ممارساتهم التطبيقية والعملية وخاصة الطلبة الذين يميلون على نحو طبيعي نحو التشاركية والذين يرفضون الطرق التقليدية للمشاركة.

2-4 -دور الأخصائي الاجتماعي

إن الأخصائيون الاجتماعيون يمكنهم التأثير على السياسة الاجتماعية في إطار عملهم على المستويات المختلفة من خلال أدوارهم التي تتضمن: خبير سياسة – باحثين – مدافعين – مديرين – منظمي مجتمع – مخططين ممارسين بمؤسسات اجتماعية – جماعات ضغط.

ومن وجهة نظرنا فإنه يمكن ربط دور الأخصائي الاجتماعي بالمهام التي يمكن أن تقوم بها في كل عملية ...من عمليات السياسة الاجتماعية وهي:

1. دور الأخصائي الاجتماعي في صنع وصياغة السياسة الاجتماعية
2. دور الأخصائي الاجتماعي في تنفيذ السياسة الاجتماعية
3. دور الأخصائي الاجتماعي في متابعة وتقييم السياسة الاجتماعية
4. دور الأخصائي الاجتماعي في صنع وصياغة السياسة الاجتماعية

تعريف صنع السياسة الاجتماعية هو: الخطوات التي تقوم بها الأجهزة الفنية السياسية والتشريعية للتوصل لصياغة قرارات تحدد الأهداف الإستراتيجية ومجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة وأسلوب العمل لتحقيق أهداف المجتمع.

تعريف صياغة السياسة الاجتماعية هي: عملية ديناميكية ترتبط بالوصول إلى قرار تكتسب به السياسة الاجتماعية مشروعاتها بالتركيز على إعادة صياغة الأهداف أو تعديلها من خلال الوصول لاتفاق حولها ووضع الصورة النهائية والإجرائية لها (درويش،2014).

2-5- الفرق بين صنع السياسة وصياغة السياسة الاجتماعية:

صنع السياسة أعم وأشمل من صياغتها صياغة السياسة أخر مرحلة من مراحل صنعها ويمكن للأخصائيين الاجتماعيين القيام بدور في صنع وصياغة السياسة الاجتماعية سواء من خلال إسهاماتهم كأعضاء في المجالس النيابية والتشريعية التي تسهم في صنع السياسة في المجتمع أو العاملين بها أو ببعض المؤسسات الاجتماعية التي يمارسون عملهم بها وتضطلع بإحدى خطوات صنع وصياغة السياسة الاجتماعية.

2-6 -مهام الأخصائي الاجتماعي لهذا الدور:

المهمة الأولى: المساهمة في بلورة الأهداف وتقدير الحاجات المجتمعية وتقييم فاعلية الخدمات القائمة وتحديد المشكلات الأكثر إلحاحًا من خلال الدراسات والبحوث الميدانية التي تهتم برصد الحاجات والمشكلات والظواهر المجتمعية وتشخيصها والتنبؤ بما سيحدث من مشكلات مستقبلية، والوصف الدقيق للظروف القائمة المراد تغييرها والظروف المستهدفة والصول إليها، بالإضافة إلى القيم التي يستند عليها في صنع وصياغة السياسة الاجتماعية من خلال اتصال الأخصائيين بأفراد المجتمع لتعرُّف حاجاتهم غير المشبعة ومشكلاتهم وموارد المجتمع وبناء القوة فيه والقيم الاجتماعية

والثقافية التي قد تؤثر في صنع وصياغة السياسة الاجتماعية.

المهمة الثانية: يمكن عدَّ الأخصائيون الاجتماعيون همزة وصل بين المواطنين والأنظمة الاجتماعية حتى يجري التكيف والتوافق المتبادل بينهما، لذلك يمكن للأخصائيين الاجتماعيين المشاركة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بصنع وصياغة السياسة الاجتماعية لضمان تحقيق أكبر قدر مستطاع من التوازن ومتطلبات وقدرات الأنظمة الاجتماعية عن طريق اشتراك الأخصائيين الاجتماعيين الذين يشغلون مناصب عليا في السلطة التشريعية.

المهمة الثالثة: يساهم الأخصائيون الاجتماعيون في مساعدة القيادات والأجهزة المجتمعية المختلفة التي يعملون بها على اتباع الخطوات العلمية لإحداث تغيير في السياسة الاجتماعية، خاصة إذا كان هناك أوجه قصور أو ثغرات في السياسة الاجتماعية وشعر المجتمع بذلك ووضحت الرغبة القومية من القادة والمسئولين في إحداث تغييرات اجتماعية، وبذا يعطي الأخصائيون الاجتماعيون اهتمامًا إلى الجماعات المهنية بمساعدة صانعي القرارات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية بإعطائهم البيانات الكافية التي تسمح لهم باتخاذ قراراتهم بصورة رشيدة.

المهمة الرابعة: المساهمة في اقتراح البدائل المتاحة للسياسات المقترحة واختيار أفضل البدائل والحلول لتحقيق الأهداف.

المهمة الخامسة: تشجيع سكان المجتمع عامة ومؤسسات المجتمع المدني بصفة خاصة للمشاركة بدور فعال ونشط(درويش،2014).

7-2 -المناصرة والمجتمع المدني

حتى تحقق التشاركية المجتمعية مع المجتمع المدني أهدافها من خلال الاخصائي الاجتماعي على النحو الكامل، لا بد وأن تمر بمرحلتين رئيسيتين، وهما على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: التخطيط الفاعل

حيث يتمثل التخطيط الفاعل بوجود استجابة سريعة للمشكلات التي يمكن أن تطرأ على المشروع، ووجود مرونة كافية لمعالجة المستجدات والمتغيرات الطارئة، وحتى يكون التخطيط فاعلًا لا بد من توافر العناصر الآتية:

1.المشروعية: وجود التزام جماعي من كافة الأطراف بأهمية تنفيذ المشروع.

2.الدستورية: توافر غطاء دستوري سياسي وإداري يجيز المشروع.

3.المحلية: تحديد المشروع بحيز مكاني محدد وواضح لتنفيذ المشروع.

4.الموارد: توافر موارد فنية وإدارية ومالية لتنفيذ المشروع.

5.القابلة للتنفيذ: أن يكون المشروع ممكن التنفيذ ضمن المنطقة المحددة والموارد المتاحة.

المرحلة الثانية: مشاركة المجتمع المحلي

تقع مشاركة المجتمع المحلي ضمن مفهوم سلطة المجتمع، أي ألا تكون مشاركة المجتمع صورية وشكلية فقط، وإنما فعلية ذات سلطة على الجهة المنفذة للمشروع، حيث يشارك أفراد المجتمع في عملية التنمية المحلية من المرحلة الأولى المتمثلة في التخطيط، وحتى نهاية المشروع وصولًا إلى مرحلة التقييم والتغذية الراجعة. وهنا تتضح أهمية وجود قانون ملزم لمشاركة المجتمع كما سبق ذكره حتى تكون هذه التشاركية ناجحة وفاعلة بالشكل الصحيح. (الماجدي ورزوقي، 2017)

عرض وتحليل النتائج

3-1 يتضمن هذا الفصل عرض وتحليل النتائج التي جرى التوصل إليها بعد توزيع الاستبانة على أفراد العينة ثم تفريغ البيانات ومعالجتها إحصائيا وفقا للتساؤلات المطروحة في هذه الدراسة.

3-2 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

3-2-1 عرض وتحليل نتائج السؤال الرئيس: ما الإلية والكيفية التي تتبعها برامج تدريب وتدريس حملات المناصرة الاجتماعية لطلبة تخصص العمل الاجتماعي؟

للإجابة عن هذا السؤال جرى إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية (الرتبة) لكل عبارة من عبارات المحور الأول كما يتضح في الجدول رقم (1).

الجدول (1): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والرتب الإلية والكيفية التي تتبعها برامج تدريب وتدريس حملات المناصرة الاجتماعية لطلبة تخصص العمل الاجتماعي في الجامعة الأردنية مرتبة تنازليًا

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
3	الإلمام بآليات تدريب وتدريس حملات المناصرة الاجتماعية.	4.8	.750	1	**مرتفع**
4	يتم تحقيق التكامل بين النظرية والتطبيق في تدريس حملات المناصرة الاجتماعية.	4.07	.770	2	**مرتفع**
7	التطوير الذاتي والمعرفي في تطبيق حملات المناصرة الاجتماعية.	4.05	.980	3	**مرتفع**
1	الإلمام بالممارسة المتنوعة وأساليب ووسائل المشاركة المجتمعية.	4.7	.790	4	**مرتفع**
5	اهتمام مؤسسات المجتمع بحملات المناصرة الاجتماعية.	3.41	.960	5	**مرتفع**

يلاحظ من نتائج الجدول (1) أن تدريب وتدريس حملات المناصرة الاجتماعية جاء بالدرجة المرتفعة وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (3) والتي نصت على " الإلمام بآليات استخدام المعلومات في إجراءات البحث العلمي وتقويم الممارسة المهنية." بمتوسط حسابي () 4.8وانحراف معياري (750.)، وفي الرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (5) والتي نصت على " اهتمام مؤسسات المجتمع بحملات المناصرة الاجتماعية."، بمتوسط حسابي (3.41) وانحراف معياري (0.96) وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة (**نغم صالح،2017**) دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية حيث خلصت إلى أن لمؤسسات المجتمع المدني دورها الذي لا يستهان به في تحقيق وتسريع عمليات البناء والتنمية الشاملة.

2-2-3 عرض وتحليل نتائج السؤال الثاني: ما مدى كفاءة البرنامج في تمكين الطلاب والقدرة على تصميم البرامج**؟**

للإجابة عن هذا السؤال جرى إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب كما يتضح في الجدول رقم (2).

الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والرتب لمعرفة مدى كفاءة البرنامج في تمكين الطلاب والقدرة على تصميم البرامج **مرتبة تنازليًا**

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
11	قادر ولدي الاستعداد لتصميم حملة بمنهجية حملات المناصرة الاجتماعية.	**4.88**	**0.70**	**1**	مرتفع
13	لدي إطلاع وفكرة واضحة عن منهجية حملات المناصرة الاجتماعية.	**4.87**	**0.85**	**2**	مرتفع
12	لدي معرفة بقصص نجاح محلية ودولية عن حملات المناصرة الاجتماعية.	**4.61**	**0.88**	**3**	مرتفع
15	لدي المهارات التطبيقية والميدانية لتنظيم حملات المناصرة الاجتماعية. .	**4.55**	**0.89**	**4**	مرتفع
14	لدي المعرفة بمتطلبات الممارسة المباشرة مع قضايا المجتمع المحلي	**4.40**	**0.93**	**5**	مرتفع
16	اطلعت على ندوات، لقاءات علمية، دورات تدريبية أو ورش عمل عن الموضوع.	**3.90**	**1.27**	**6**	متوسط
9	أجريت دراسة تطبيقية وتجربة عملية باستخدام منهجية حملات المناصر الاجتماعية.	**3.67**	**1.45**	**7**	متوسط

يلاحظ من نتائج الجدول (2) أن مستوى مدى كفاءة البرنامج في تمكين الطلاب والقدرة على تصميم البرامج جاء بدرجة مرتفعة وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (1) والتي نصت على: " قادر ولدي الاستعداد لتصميم حملة بمنهجية حملات المناصرة الاجتماعية " بمتوسط حسابي (4.88) وانحراف معياري(0.70) وبدرجة مرتفعة، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (9) والتي نصت على: " أجريت دراسة تطبيقية وتجربة عملية باستخدام منهجية حملات المناصرة الاجتماعية " بمتوسط حسابي (3.67) وانحراف معياري (1.45) وبدرجة متوسطة.

3-2-3 عرض وتحليل نتائج السؤال الثالث والذي نصه: ما اتجاهات طلبة العمل الاجتماعي نحو إمكانية توظيف ممارسة إدارة حملات المناصرة الاجتماعية التعليمية في الحياة العملية للإجابة عن هذا السؤال جرى إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما يبينها الجدول رقم (3) أدناه.

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ما اتجاهات طلبة العمل الاجتماعي نحو إمكانية توظيف ممارسة إدارة حملات المناصرة الاجتماعية التعليمية في الحياة العملية مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
18	تطبيقها على مستوى الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني.	.184	98.0	**1**	**مرتفع**
22	أهمية تبني تدريس حملات المناصرة الاجتماعية على مستوى طلبة الجامعة	.574	58.0	**2**	**مرتفع**
17	حملات المناصرة الاجتماعية تساهم في إيجاد مخرجات تعلم ذات جودة عالية.	.554	97.0	**3**	**مرتفع**
18	يُفضل تبني تدريس حملات المناصرة الاجتماعية في العمل الاجتماعي على مستوى الدراسات العليا ايضا.	.454	.780	**4**	**مرتفع**
16	حملات المناصرة الاجتماعية تضمن تحقيق فعالية الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي.	94.3	9.60	**5**	**مرتفع**
20	يتناسب اتجاه حملات المناصرة الاجتماعية مع ثقافة المجتمع الأردني والتطورات الاجتماعية المعاصرة.	.344	7.60	**6**	**مرتفع**
21	يتناسب اتجاه حملات المناصرة الاجتماعية مع أنظمة التعلم الحديثة في بناء وصقل شخصية الطلبة.	.903	66.0	**7**	**مرتفع**

يلاحظ من نتائج الجدول رقم (3) أن مستوى اتجاهات طلبة العمل الاجتماعي نحو إمكانية توظيف ممارسة إدارة حملات المناصرة الاجتماعية التعليمية في الحياة العملية جاء بدرجة مرتفعة، وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (18) والتي نصت على:" تطبيقها على مستوى الدراسات العليا " بمتوسط حسابي (4.81) وانحراف معياري (0.84)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (21) والتي نصت على:" يتناسب اتجاه حملات المناصرة الاجتماعية مع أنظمة التعلم الحديثة في بناء وصقل شخصية الطلبة." بمتوسط حسابي (3.90) وانحراف معياري (0.65) وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة **(اسماعيل سراج الدين،2000)** الى أن الجمعيات الأهلية تتميز عن بقية منظمات المجتمع المدني في أنها أكثر اتساقًا وقربًا من الفئات المهمشة والتي تجاوز دورها في العمل الخيري أي القيام بمهام أخرى كحقوق الإنسان والمرأة والبيئة وقضية البطالة... الخ.

4-2-3 عرض وتحليل نتائج السؤال الرابع والذي نصه: ما الأساليب والإمكانات أو الآلية التي تُمَكِّن من تطبيق إدارة حملات المناصرة الاجتماعية **من وجهة نظر الطلبة**

أظهرت نتائج السؤال المفتوح التي تضمنته أداة الدراسة الخاص بالمقترحات حول **الأساليب والإمكانات أو الآلية التي تُمَكِّن من تطبيق** إدارة حملات المناصرة الاجتماعية **من وجهة نظر الطلبة**، والتي أدلى بها ما نسبته 20% من أفراد العينة كما يبينها الجدول رقم (4) حيث اتفقت مع دراسة (Johanna،2014) والتي تشير على انه يبدو أن المناصرة أصبحت المصطلح الأساسي في مفردات الحقوق الدولية يتميز عالم المنظمات الدولية غير الحكومية اليوم بأمر "المناصرة" وإشارة إلى مصطلح "المناصرة" لوصف جزء من نشاطات المنظمات غير الحكومية، وخاصة في مجالات التنمية والمساعدات الإنسانية والدفاع عن حقوق الإنسان. وهذا ما تسعى برامج العمل الاجتماعي لتحقيقه.

الجدول رقم (4): مقترحات الأساليب والإمكانات أو الآلية التي تُمَكِّن من تطبيق إدارة حملات المناصرة الاجتماعية **من وجهة نظر الطلبة.**

الرقم	المقترح	التكرارات
1	تنظيم دورات تدريبية من قبل متخصصين بتطبيق هذه الإستراتيجية للذين ليس لديهم معرفة بآلية تطبيقها، من داخل وخارج الجامعة الأردنية	6
2	ربط التدرب الميداني (التطبيق العملي) مع مساق إدارة حملات المناصرة وكسب التأييد.	5
3	الاطلاع على نحو أوسع والرجوع للأبحاث العلمية الحديثة في مجال التخصص وخاصة قصص النجاح العالمية والإقليمية.	5
4	تنظيم دراسة تقويمية للعمل الاجتماعي في سبيل تحسين وتفعيل المهنة والتعديل على أو إثراء المساقات العملية التطبيقية في الخطط الدراسية.	4
5	زيادة الأبحاث بنفس المجال والتركيز على مفهوم تطبيقات حقوق الإنسان والعمل الاجتماعي	2
6	متابعة توظيف النظريات الاجتماعية على نحو أوسع في دراسة الحالات وتطبيقاتها الميدانية.	2
7	زيادة الزيارات الميدانية والاطلاع على قصص نجاح الآخرين وكذلك إيجاد الكتب والمراجع الحديثة في هذا المجال وتسهيل الاطلاع عليها من قبل الطلبة والمتدربين والهيئة التدريسية.	1
8	إعداد دليل من قبل قسم العمل الاجتماعي لزيادة التوسع في مفهوم المناصرة وكسب التأييد.	1

ملخص النتائج:

إن العصر الحالي لإصلاح التعليم الجامعي هو فرصة تحول في اقسام العمل الاجتماعي والخدمة الاجتماعية، حيث ان ممارسة العمل الاجتماعي العام في البيئة التعليمية لديها الفرص والإمكانات الهائلة للتأثير على التغيير الاجتماعي والتعليمي على المستوى المجتمعي، حيث يستفيد ويستخدم مدرسي العمل الاجتماعي في الجامعات مهارات مهنية للتأثير على أداء الطلاب أو معايير التدريس أو غيرها من المهارات التعليمية لقضايا التغيير والحقوق الانسانية، حيث ان التدريب ومواكبة المتغيرات الحديثة يساعد أعضاء هيئة التدريس على اقسام العمل الاجتماعي إلى مزيد من المعرفة والممارسة والتعليم والتدريب المرتبط بأدوارهم وتأثيرهم داخل البيئة التعليمية.

تقدم هذه الدراسة بعض النتائج والتوجهات نحو التعمق المحوري والرئيسي المركزي والفعال للدور الذي يمكن أن يقوم به أعضاء هيئة التدريس والأخصائيون الاجتماعيون في الجامعات والمجتمع المدني في تطوير التعليم لمواكبة المتغيرات الاجتماعية الحديثة وهو دور الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني لغايات المحافظة على الفعالية الرئيسية الدافعة في مجال الإصلاح التعليمي والتطبيقي لبرامج العمل الاجتماعي من خلال توفير التعليم والتدريب المناسبين حيث يمكن تمكين الطلاب والمجتمعات في السعي لتحقيق النجاح الأكاديمي التطبيقي والنتائج الاجتماعية الإيجابية.

ولغاية تحقيق هذه الأهداف، يجب ان يواكب وتضمين عملية تدريس برامج العمل الاجتماعي اخصائيين ممارسين يتمتعون بالمهنية العالية، ولديهم علاقات مجتمعية، ولديهم القدرة على تصميم البرامج الاجتماعية ومواكبتها جنبا الى جنب مع التطوير الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العمل الاجتماعي والخدمة الاجتماعية بالتطبيقات العملية من خلال مساق كسب التأييد والمناصرة الاجتماعية.

توصيات الدراسة:

بناءً على ما جرى التوصل له من نتائج في الدراسة، وما جرى عرضه سابقًا من مناقشة للنتائج، توصي الدراسة بما يلي:

1. ضرورة قيام الأكاديميين والأشخاص والجهات المعنية ببرامج العمل الاجتماعي والخدمة الاجتماعية وبالمشروعات التنموية بالتوجه نحو مزيد من تدريس وتطبيق مادة كسب التأييد والمناصرة، سعيًا نحو تحقيق المزيد من التعاون لمختلف الفئات في عملية التنمية.
2. أهمية اظهار دور الأخصائيين الاجتماعيين، على الدفع نحو مزيد من التغيير المستمر عبر تبني آراء وأفكار وتوجهات العمل الاجتماعي الدولي نحو تمكين الفئات المجتمعية.
3. ضرورة قيام مؤسسات المجتمع المدني والأخصائيين الاجتماعيين والجهات الرسمية والمنظمات الدولية المانحة بالحث على مزيد من طرح الخبرات والأفكار والآراء من قبل أعضاء الهيئة التدريسية والطبة ما يعزز من مستوى المصالح المشتركة بين مؤسسات المجتمع المدني والجامعات، الأمر الذي يفتح المجال أمام الطلبة نحو مزيد من الابداع والتجديد من خلال تبني آراء تصب جميعها في مصلحة واحدة.
4. أهمية توسيع قاعدة التدريب والتأهيل على المنهج لدى مختلف فئات وشرائح المجتمع المحلي المستهدف بعملية التنمية مع الجامعات، حيث أن هذا التوسع في قاعدة التشاركية يضعف من فرص قيام تكتلات ذات مصالح خاصة.
5. إمكانية توجه الجهات الرسمية المعنية بعملية التنمية في المجتمعات المحلية نحو فرض إلزامية قانونية على الجهات القائمة بتنفيذ المشروعات التنموية تحتم عليها تفعيل التشاركية المجتمعية مع الجامعات، حيث أظهرت العديد من الدراسات السابقة، أن الإلزام القانوني للتشاركية قد يزيد من نجاح البرامج الاجتماعية، ويعود بالفائدة على مستوى أداء المشروعات الوطنية.
6. إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بكسب التأييد والمناصرة، وتطبيقها على مجتمعات أخرى غير مجتمع الدراسة، واختبار علاقة متغيرات الدراسة الحالية بمتغيرات أخرى جديدة خلافًا لمؤسسات المجتمع المدني وربطها بالمجتمع المحلي المستدف مباشرة، بما يساهم في إثراء المحتوى العلمي الخاص بهذا الموضوع، وتوسيع قاعدة البحث العلمي الخاص بالتشاركية المجتمعية على المستوى المحلي.

المصادروالمراجع

إسماعيل سراج الدين، (2000). التحديات والمشاغل التي تواجه منظمات المجتمع المدني، القاهرة، منتدى الإصلاح العربي.

امين، سمير (2005)، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، مركز البحوث العربية والافريقية.

حسن، ايمان) 2017)،المجتمع المدني والدولة إطار نظري ومفاهيمي والتحول الديمقراطي، سلسلة كتيبات برلمانية - الطبعة الثانية معهد البحرين للتنمية السياسيّة.

درويش، خليل، ومسعود، وائل، (1997). مدخل إلى الخدمة الاجتماعية. عمان: منشورات جامعة القدس المفتوحة.

السروجي، طلعت وآخرون(2001م). التخطيط الاجتماعي، جامعة حلوان مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.

السيوف، نبيلة، (2007). منظمات المجتمع المدني والتغير الاجتماعي، دراسة فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية رسالة دكتوراة غير منشورة. الجامعة الأردنية.
علم الدين، لينا،مانسفيلد،كريستينا (2010)، الف باء المدافعة (دراسة حالات من الاردن، لبنان، فلسطين)، كوبنهاجن: دان تشورتش ايد.
القيق، فريد (2015). دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة الخطط التنموية الاستراتيجية، للمدن الفلسطينية كحالة دراسية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات.
الكيلاني سامي (2010)، تبني منهج الحق في التنمية للتطبيق المجتمعي، دراسة حالة مركز خدمة المجتمع، جامعة النجاح، نابلس.
الماجدي، باسم، ورزوقي، هديل (2017) المشاركة المجتمعية في تمكين النتاج المعماري، مجلة المثنى للهندسة والتكنولوجيا.
النجار، محمد باقر (2016). واقع المجتمع المدني في البلدان العربية، جامعة البحرين ورقة عمل بعنوان: "المجتمع المدني في الوطن العربي: واقع يحتاج إلى إصلاح".
نغم، محمد صالح (2017). مجتمع مدني أم مجتمع أهلي؟ دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد مجلة العلوم السياسية.
دليل الحشد والمناصرة شركة رواد التطوير للتدريب والاستشارات (2016).
دليل مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية: (2015) الإطار الاستراتيجي لتطوير قطاع المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

References

AASW. (1999). *Code of ethics*. Canberra: Australian Association of Social Workers.

BASW. (2003). *Code of ethics for social work*. Birmingham: British Association of Social Workers.

CASW. (1994). *Code of ethics*. Ottawa: Canadian Association of Social Workers.

Ganz, M. (2008). Organizing: People, Power and Change. *John F. Kennedy School of Government, Harvard University*.

Jeffrey, B. (1989). *The Interest Group Society*. New York: Harper Collins

Johanna, E. (2014). *Interpreting the Rise of International*. Advocacy.

Maaks, D. (2019). The Importance of Professional Advocacy. *Journal of Pediatric Health Car*.

Reamer, F. (2000). *Ethical Issues in Direct Practice.* California: Sage Publication.

Schinke, S., Richard P., and Betty, (2013). New Teaching Approaches of Specific Skills Advocacy Skills for Social Work. *Journal of Social Work Education.*

Torczyner, J.(2012). Community development. (1st ed.). Montreal: McGill University.

Torczyner, J. (2012), Advanced seminar in human rights advocacy and empowerment practice (2nd ed.). Montreal: McGill University.